المحاضرة الثانية عشرة

الأزمة الاقتصادية الوبائية كوفيد–19

شهد العالم عام 2020 أزمة غير متوقعة هي الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 التي قلبت حياة الناس في جميع أنحاء العالم رأسا على عقب، وأودت بحياة العديد من أحبائهم، وأدت بالاقتصاد العالمي إلى الدخول في أسوأ ركود تعرض له منذ الكساد الكبير 1929 متجاوزا ركود 2008-2009.

أولا: نشأة و أبعاد الأزمة الاقتصادية الوبائية العالمية(كوفيد-19):

بدأت أزمة كوفيد -19 كأزمة صحية، حيث ظهرت الحالات الأولى لفيروس كورونا في ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وخلال أيام قليلة ظهرت حالات جديدة في بعض دول مجموعة السبع. وبحلول 31 جانفي 2020 كان لدى كل دولة من دول مجموعة السبع حالة واحدة على الأقل، ليواصل انتشاره في جميع انحاء العالم، ويتم الاعلان من قبل المنظمة العالمية للصحة في مارس 2020 أنه وباء عالمي. ومع عدم وجود علاج أو لقاح لهذا الفيروس، واجهته الحكومات على مستوى العالم بتنفيذ اجراءات وقيودًا صارمة على النشاط الاقتصادي (الاغلاق الكبير) للحد من انتشاره وإنقاذ الأرواح. ما تسبب في إحداث صدمة للاقتصاد العالمي متعددة المستويات:

1- جانب الطلب (صدمات الاستهلاك): إن ظهور جائحة كوفيد-19 تسبب في التحول الأكثر دراماتيكية في سلوك المستهلك وأنماط الاستهلاك في التاريخ الحديث. قد أدى تفشي الفيروس إلى انخفاض الطلب بشكل كبير على بعض السلع، مما أدى إلى تأثير كبير على الشركات وموردیها. على سبيل المثال تأثرت صناعة السيارات والخشب والمنازل بسبب نقص الطلب. في حين حدثت زيادات هائلة في طلب العديد من المنتجات مثل منتجات التنظيف المنزلية والمطهرات والفيتامينات، والمكملات الصحية، القفازات الطبية، وأقنعة الوجه لأسباب صحية. ارتفع الطلب أيضا على المجمدات حيث اختار الكثير من الناس شراء الطعام بكميات كبيرة وتجميده بدافع الذعر أثناء الاغلاق. كان الطلب على الدامبل(أثقال حديدية dumbbells) مرتفعًا حيث تم إغلاق الصالات الرياضية وكان الناس ينشئون صالات رياضية منزلية. كان الطلب على ورق الحمام والكافيين، والدقيق (بسبب زيادة الخبز المنزلي) كبيرا أيضا بسبب قضاء العائلات المزيد من الوقت في الحجر المنزلي. ومع العمل والمدرسة الافتراضية (العمل والدراسة من المنزل) زاد انفاق الأسر على شراء معدات المكاتب المنزلية(مثل كاميرات الويب وأثاث المكاتب) و الإلكترونيات الاستهلاكية ومنتجات وخدمات الاتصالات حيث شهدت شبكات الجيل الخامس والحوسبة السحابية والرعاية الصحية الرقمية وأجهزة إنترنت الأشياء زيادة في الطلب. ومع تخفيف عمليات الإغلاق وانتعاش اقتصاد العديد من الدول بفضل الحزم المالية الضخمة و جمع العديد من المستهلكين مدخرات خلال الوباء حدث ارتفاع غير مسبوق في الطلب على السيارات والمنازل فقد بلغت مبيعات المنازل الجديدة أعلى مستوى لها منذ 14 عامًا ومبيعات السيارات في أعلى مستوى لها منذ 15 عامًا -على المستوى العالمي.

وهكذا كان هناك ارتفاع في طلب المستهلكين على بعض المنتجات وتراجع في الطلب على أخرى في بداية جائحة كوفيد-19. بعد ذلك و بمجرد أن بدأت القيود في التراجع زاد الطلب على المنتجات الأخرى.

2- جانب العرض (نقص الامدادات): حدث النقص في العرض نتيجة مجموعة من الأسباب. من بينها صدمات الاستهلاك المذكورة أعلاه، لم تكن معظم الشركات مستعدة للإنتاج بالمستوى المطلوب لتلبية الطلب الجديد. والأسوأ من ذلك، أن الشركات لم تستطع الحفاظ على مستويات إنتاجها الطبيعية. بسبب انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، كما اضطرت بعض المؤسسات إلى إعادة تنظيم الانتاج لزيادة المسافات المادية بين العاملين كل هذا أدى إلى خفض الطاقة الإنتاجية. ولكن التأثير الأكبر كان بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، فالشركات التي تعتمد على سلاسل الامداد لم تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. على سبيل المثال، الصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات، فقد أدت عمليات إغلاق المصانع في بداية 2020 إلى انتقال التداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. أي أن عمليات الإغلاق أدت إلى انقطاعات في سلسلة الامداد الدولية وحتى بعد رفع قيود الإغلاق المحددة واجهت قطاعات مختلفة نقصًا في المدخلات الوسيطة ومثال ذلك قطاع السيارات فقد انهارت مبيعات السيارات خلال ربيع 2020. ففي بداية الجائحة، انخفض الطلب على السيارات، وأدى التشاؤم بشأن الاقتصاد إلى قيام منتجي السيارات بالحد من طلباتهم على أشباه الموصلات. وعلى العكس من ذلك أدى التحول إلى العمل عن بُعد إلى ارتفاع حاد في الطلب على أشباه الموصلات، وعندما تسارع الطلب على السيارات بأكثر من المتوقع في النصف الثاني من عام 2020 كانت الطاقة الإنتاجية المتاحة لصناعة أشباه الموصلات من أجل تلبية الطلب على شرائح السيارات محدودة نظرا لتحويل الإنتاج في هذه الصناعة بالفعل لتلبية طلب قطاعات أخرى (مثل الإلكترونيات).

3- **الجانب المالي:** شهدت الاسواق المالية خلال الثلاثي الأول من عام 2020 خسائر تاريخية بسب ذعر وخوف المستثمرين من تحول المرض إلى وباء عالمي، وهو ما دفعهم الى بيع أصولهم المالية والتوجه نحو الملاذات الآمنة كالذهب. وفي ظل تشاؤم المستثمرين وحالة عدم اليقين تم تسجيل أدنى نقطة في الانهيار المالي لـ COVID-19 خلال مارس 2020 لجميع أسواق الأسهم الرئيسية، ما أعاد إلى الأذهان ما حدث قبل اثني عشرة سنة عقب الأزمة المالية العالمية 2008. إلا أن الإجراءات الكبيرة المنسقة من جانب البنوك المركزية لتوفير السيولة للنظام المالي، وتوقعات بعودة الأوضاع إلى طبيعتها بعد نجاح البحث العلمي في الوصول إلى اللقاحات أدت إلى استعادة الثقة وتشجيع المستثمرين على المخاطرة، مما أدى الى انحسار التقلبات في بعض الأسواق وتعافي أسعار الأصول الخطرة، الأمر الذي حال دون وقوع أزمة مالية عالمية شبيهة بأزمة 2008.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية للأزمة الوبائية كوفيد-19

لقد أصبح كوفيد-19 أزمة اقتصادية عالمية لامثيل لها، حيث خلّف آثارا بالغة على معظم مؤشرات الاقتصاد العالمي:

1- الأثر على الناتج المحلي الاجمالي:

من أجل مواجهة حالة الطوارئ الصحية فرضت معظم دول العالم حالة التوقف التام على الحياة الاقتصادية بسب اجراءات الاغلاق العام التي ترتب عنها تراجع في مستوى اجمالي الناتج المحلي العالمي الذي سجل انكماش قدره (-3.1) بالمائة عام 2020 مقابل معدل نمو موجب عام 2019 بلغ 2.9 بالمائة. وهذا راجع إلى تدهور مستويات الناتج في الدول المتقدمة و الدول الصاعدة والنامية على حد سواء. حيث سجلت الدول المتقدمة كمجموعة انكماش عام 2020 قدره (-4.5) بالمائة : الو.م.أ (-3.5)، منطقة اليورو (-6.6)، اليابان (-4.8)، بريطانيا(-9.9)، أما الدول الصاعدة والنامية فقد سجلت مجتمعة انكماش قدره (-2.2) بالمائة

ترتب عن هذه المعطيات دخول الاقتصاد العالمي عام 2020 في ركود عميق اعتبر الأسوأ منذ الكساد الكبير 1929.

2- الأثر على التجارة الخارجية

تسبب وباء كوفيد في اضطراب كبير في التجارة العالمية في عام 2020، حيث تم تسجيل انكماش في نمو حجم التجارة العالمية إبان الأزمة قدره (-8.9) بالمائة، وقد كان تأثير الوباء على تجارة الخدمات أكثر من تأثيره على تجارة السلع. حيث تراجعت تجارة السلع بحوالي 5 بالمائة في حين تراجعت تجارة الخدمات بأكثر من 20 بالمائة في عام 2020، أي ما يقرب من أربعة أضعاف انخفاض تجارة السلع

ويرجع انكماش عام 2020 في جزء كبير منه إلى الانهيار الحاد في قطاعي السياحة والسفر، إلى جانب اضطرابات سلاسل العرض، وبجزء أقل إلى القيود المفروضة على التجارة (المستلزمات الطبية على سبيل المثال)

3- الأثر على أسعار السلع الأساسية:

لقد كان للأزمة الاقتصادية الوبائية كوفيد-19 تأثيرات متباينة على السلع الأساسية. ومن أكثر السلع التى تأثرت بالأزمة الوبائية تلك المتصلة بقطاع النقل وخاصة النفط حيث انخفض سعر خام برنت بأكثر من 60 بالمائة من 64 دولار للبرميل في جانفي 2020 إلى 23 دولار للبرميل فى أفريل 2020.

كما انخفضت أسعار المعادن بحوالي 16 بالمائة خلال نفس الفترة. ويرجع هذا التباين (النفط أكثر تأثرا من المعادن) بسبب التدابير الوقائية وعمليات الاغلاق التي اتخذت في جميع دول العالم للحد من تفشي الوباء والتي أثرت بشكل كبير على قطاع السفر

4- الأثر على التوظيف ومعدلات البطالة:

حسب التقرير السابع المخصص لآثار الوباء على عالم العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية فإن حاولي 33 مليون شخص فقد وظيفته ليصل اجمالي العاطلين عن العمل 220 مليون شخص خلال عام 2020 وهو ما جعل معدل البطالة العالمي يصل إلى 6.5 بالمائة خلال هذا العام، ولقد كانت الزيادة في عدد العاطلين في عام 2020 مدفوعة بارتفاع معدلات البطالة في الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حد سواء، فقد تسببت الجائحة في

اضطرابات كبيرة وتدهور حاد في أسواق العمل في شتى أنحاء العالم: فمثلا سجلت الو.م.أ معدل بطالة قدره 8.1 بالمائة ، كندا 9.6 بالمائة، اسبانيا 15.5 بالمائة، روسيا 5.8 بالمائة

ثالثا: الاجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الوبائية كوفيد-19

تتمثل إحدى الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمات الاقتصادية الكبرى التي شهدها العالم وتحديدا أزمة الكساد الكبير 1929 هو "ضرورة التدخل القوي والسريع لحكومات الدول وبنوكها المركزية لتوفير الدعم المالي لنظمها المالية والمصرفية لاحتواء الأزمة وتجنب الوقوع في هوة الركود أو الكساد". وهو ما حصل خلال الأزمة الوبائية كوفيد-19 حيث تبنى صناع السياسات مجموعة من الإجراءات الاستثنائية على مستوى سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لدعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

2- إجراءات السياسة النقدية لمواجهة الأزمة:

أجبرت الأزمة الاقتصادية الوبائية كوفيد- 19 البنوك المركزية في مختلف دول العالم إلى تبني سياسات نقدية تيسيرية إلى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية؛ تقديم سيولة إضافية للنظام المالي عن طريق عمليات السوق المفتوحة؛ تفعيل البرامج التي استُخدِمت أثناء الأزمة المالية العالمية (مثل التيسير الكمي)؛ واطلاق مجموعة من البرامج الجديدة واسعة النطاق مثل شراء الأصول الأخطر كسندات الشركات؛ إلى جانب اعلانها خططا للتوسع في توفير السيولة بما في ذلك عن طريق القروض ومشتريات الأصول – بواقع 6 تريليون دولار على الأقل على المستوى العالمي- .

2- اجراءات السياسة المالية لمواجهة الأزمة:

تبنت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم سياسة مالية توسعية حيث قدمت حكومات هذه الدول دفعات تنشيطية كبيرة لمواجهة الهبوط العميق في النشاط الاقتصادي تمثلت في امدادت ومساعدات مالية للأفراد والشركات إلى جانب دعم أنظمة الرعاية الصحية. ومن أمثلة الدعم التي حصل عليها الأفراد:

- ✓ الإجازات المرضية مدفوعة الأجر للأسر منخفضة الدخل،
- ✓ إمكانية الحصول على الرعاية الصحية؛
- ✓ الاستفادة من تأمينات البطالة؛
- ✓ اعانات لكبار السن؛
- ✓ المدفوعات النقدية المباشرة؛
- ✓ الاعانات العينية (الغذاء، الغاز،..) للأسر؛
- ✓ تأجيل مدفوعات ضريبة الدخل، اعفاءات ضريبية؛

كما حصلت الشركات على الدعم من خلال:

- ✓ التخفيف من أعباء الضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي،؛
- ✓ تقديم القروض والضمانات وإعانات دعم أسعار الفائدة؛

وتم توجيه حصة كبيرة من ذلك الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو أمر يتسم بأهمية خاصة نظرا لأن هذه المشروعات تشكل محركا رئيسيا للتوظيف.

وقد بلغ حجم الدعم المالي المقدم لأنظمة الرعاية الصحية وقطاع الأسر والأعمال منذ بداية الوباء وحتى أكتوبر 2021 مستويات غير مسبوقة **على المستوى العالمي:** قدرت بحوالي 16.7 تريليون دولار عالميا أي قرابة 12 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي العالمي، أزيد من 10 تريليون دولار قدمت من قبل دول مجموعة العشرين.

لقد كان لهذه الجهود على مستوى السياسات المالية والنقدية مدعومة بنجاح البحث العلمي في الوصول إلى اللقاحات دورا كبيرا في تجنب هبوط أكثر حدة في أسعار الأصول ومستوى الثقة مما أدى إلى انحسار التقلبات في الأسواق وتعافي أسعار الأصول الأمر الذي حال دون تكرار الكارثة المالية التي وقعت في عام 2008. كما ساهم في الحد من تراجع الناتج .

ولكنها في نفس الوقت فرضت تحديات على مستوى المالية العامة والتضخم، فالحزم المالية الضخمة المقدمة للتخفيف من آثار الأزمة في ظل الانخفاض الحاد في الايرادات بسبب الانكماش في الإنتاج أدى إلى زيادة العجز والدين الحكوميين اللذين بلغا مستويات غير مسبوقة عام 2020 في مختلف دول العالم، فقد تدهورت أرصدة المالية العامة وازدادت مستويات العجز في معظم الدول تقريبا.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ذات العجز المالي الأعلى بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ حوالي (-14.5) بالمائة عام 2020 مقارنة بـ (-5.7) بالمائة عام 2019 متجاوزا بذلك العجز الذي سجل عام 2009 المقدر بـ(-13.3) بالمائة، نتيجة الأزمة المالية 2008

كما قفز الدين العام العالمي إلى 98.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 بزيادة قدرها 15 نقطة مئوية عن المستوى المسجل في عام 2019.

أما تحدي التضخم: فجميع دول العالم عانت من ارتفاع معدلات التضخم، ومن أهم العوامل المساهمة في هذا الارتفاع الحرب الأوكرانية الروسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.ذلك لأن كل من روسيا وأوكرانيا من مصدري السلع الأولية الرئيسية، وقد أدت الانقطاعات الناجتة عن الحرب والعقوبات إلى ارتفاع حاد في الأسعار العالمية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وكانت هذه الزيادات هي الدافع الرئيسي وراء التضخم الكلي في أوروبا، وفي الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت ساهمت الاضطرابات التي سببتها الجائحة أيضا في ارتفاع معدلات التضخم (مثل اختلال قوى الطلب والعرض الكلية: فقد سجل الطلب نموا سريعا عام 2021 ،وهو ما يرجع جزئيا إلى دعم السياسات .ولكن أدت مجموعة من الاختناقات إلى كبح العرض (صدمة العرض)، بما في ذلك إغلاق المصانع بسبب تفشي الجائحة، والقيود المفروضة على الموانئ، وازدحام ممرات الشحن، ونقص الحلاويات، وعجز العمالة بسبب إجراءات الحجر) ونتيجة لذلك ارتفع مؤشر التضخم الأساسي (هو مقياس شائع يستبعد أسعار الغذاء والطاقة التي تميل إلى التقلب) متجاوزا مستويات ماقبل الجائحة في معظم الدول وخاصة المتقدمة